الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد توسكانو (نائب الرئيس) . . . . . (سويسرا)

المحتويات

المواساة في وفاة الأمينة التنفيذية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛ (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ (تابع)

(هـ) التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛ (تابع)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58329 (A)

١٩٩٦-٢٠٠٥؛ (تابع)

(ز) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا؛ (تابع)

(ح) الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ (تابع)

(ط) تقديم المساعدة إلي البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب علي العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي-الاقتصادي والإيكولوجي. (تابع)

نظرا لغياب الرئيس، تولى السيد توسكانو (سويسرا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٠

**المواساة في وفاة الأمينة التنفيذية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.**

١ - **الرئيس:** أعرب -نيابة عن أعضاء اللجنة- عن الحزن لوفاة السيدة جوكيه وولر-هنتر، الأمينة التنفيذية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

**البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة** (A/60/3، A/60/25 and Add.1، A/60/79، A/60/111، A/60/129، A/60/336 وA/60/167)

**(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/60/115، A/60/158 وA/60/261)

**(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛** (تابع) (A/60/401)

**(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛** (تابع) (A/60/180)

**(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛** (تابع) (A/60/171)

**(هـ) التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛** (تابع) (A/60/309)

**(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥؛** (تابع) (A/60/82 وA/60/154)

**(ز) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا؛** (تابع) (A/60/169 وA/60/171)

**(ح) الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛** (تابع) (A/60/171)

**(ط) تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي الاقتصادي والإيكولوجي.** (تابع)

٢ - **السيد غريغور** (جمهورية مولدوفا): تحدث نيابة عن جورجيا وأوكرانيا واذربيجان وجمهورية مولدوفا (مجموعة جوام)، مرحباً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن المياه والصرف الصحي وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وقال إن اللجنة الثانية سيكون عليها دور حيوي في تشجيع تنفيذ الاتفاق حول هذه المسائل. وأضاف أن البرامج والاستراتيجيات القطرية للبلدان الأربعة لمتابعة خطة تنفيذ أعمال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ) وجدول أعمال القرن ٢١ اتبعت نهجاً متكاملاً ومنسقاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأوضح أن الأهداف الرئيسية للبلدان الأربعة هي القضاء على الفقر، وتحسين أنماط الاستهلاك والانتاج، وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة مستدامة، وبناء القدرات.

٣ - واثنى على التدابير التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في تنسيق أنشطة التنمية المستدامة على مستوى المنظومة، مؤكداً الحاجة إلى المزيد من الترابط والتنسيق والتكامل في الإطار المؤسسي للبيئة. وطالب بضرورة تعزيز بعض عناصر الآليات الموجودة، وبالأخص مرفق البيئة العالمي، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٤ - وأعلن ترحيب البلدان الأربعة بدخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ. وقال إن هذه البلدان تتطلع إلي الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وإلي الاجتماع الأول لأطراف بروتوكول كيوتو. وأضاف أنه أمر حيوي أن يكون هناك إطار دولي أكثر شمولاً وتشاركاً من أجل تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢، يقوم علي أساس الدروس المستفادة وعلي مبدأ المسئوليات المشتركة وإن كانت متفاوته. واستطرد قائلاً إن البلدان الأربعة رحبت بالتزامات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتدهور الأراضي والتصحر. فالسنة الدولية للصحاري والتصحر ينبغي أن تتيح الفرصة لتعزيز إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، وتنفيذ هذه الإتفاقية في السياق الأوسع لاتفاقية الأمم المتحدة الأطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٥ - وقال إن مجموعة ''جوام'' ترحب بإعتماد إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: ببناء مرونة الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث، ودعم وجهة النظر القائلة بأن الاستراتيجيات الإنمائية ينبغي أن تنطوي علي الحد من أخطار الكوارث وأن تفصل هذه الاستراتيجيات بحسب الإحتياجات المحلية. وأضاف أن مجموعة البلدان الأربعة توافق علي ما قالة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحد من الكوارث من أن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث سوف ينهض بالتنمية المستدامة وبفعالية المساعدات الإنسانية. واستطرد قائلاً إن مجموعة الدول الأربع ترحب بزيادة التركيز علي بناء القدرات وإقتسام المعرفة في تصميم تدابير الحد من مخاطر الكوارث، والجهود المبذولة للنهوض بالتنسيق من خلال المنظومة، وإلي أن تتصدر منظومة الأمم المتحدة تنفيذ أحكام إطار عمل هيوغو. وأعلن أن دول المجموعة تتطلع إلي نتائج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال.

٦ - واستطرد قائلاً إن التوسع في تنمية الطاقة المتجددة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة إنتقال هو دور إيجابي للغاية. وأكد علي الحاجة إلي مواصلة البحوث الدولية بشان تطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وأهمية معالجة الثغرات الموجودة في القدرات المؤسسية، وتنمية القدرات البشرية من خلال إثارة الوعي، والتعليم، ونقل المعرفة. فالمرفق العالمي للبيئة والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها مجموعة البنك الدولي، لابد أن تبذل أقصي جهد لزيادة فرص البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول علي التكنولوجيا والتمويل.

٧ - وأخيراً، ركز علي أهمية نتائج الدورة الثالثة عشر للجنة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن أعمال السياسات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وأعلن أن مجموعة ''جوام'' تتطلع إلي سنة الاستعراض في الدورة الحالية للجنة، معرباً عن أمله في أن تشهد الدورتان الرابعة عشرة والخامسة عشرة تقدماً في مجالات الطاقة، والتنمية الصناعية المستدامة، والمناخ، في إطار خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٨ - **السيد نوغيز** (موناكو): قال إن تدهور البيئة يزيد من الفقر ويهدد بقاء الجنس البشري. وأعلن أن وفده يتطلع إلي تحقيق تقدم ملموس أثناء عقد العمل الدولي ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥. وأعلن إتفاقه مع الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أن المحافظة علي البيئة، ركن أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وحث في نفس الوقت الدول

الأعضاء علي تعميم حماية البيئة في جميع المسائل المطروحة علي المجتمع الدولي.

٩ - وأضاف أن الحد من الكوارث هو أيضا جزء متمم للتنمية المستدامة وشرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أن موناكو قدمت مساعدة إلي ضحايا المد السونامي في جنوب آسيا، والمجاعة في النيجر، والفيضانات في غواتيمالا، والزلزال في باكستان. كما ساندت المنظمات الوطنية غير الحكومية بتقديم مساعدات إنسانية إلي السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية.

١٠ - وأردف قائلاً إن موناكو سوف تصدق في المستقبل القريب علي بروتوكول كيوتو، إدراكاً منها للنسبة الكبيرة التي تساهم بها الكوارث الطبيعية في المخاطر المناخية، حيث ستدخل تدابير للحد من الانبعاثات داخل موناكو وعلي المستوي الدولي، مشاركة بذلك في الآليات المرنة لتنفيذ مشروعات تعاونية معينة مع البلدان النامية ومع البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال في إطار آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك. وفيما يتعلق بالسنة الدولية للصحاري والتصحر في ٢٠٠٦، قال إن إمارة موناكو سوف تواصل دعمها للمشروعات القطرية التي وضعتها أمانة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأعلن أن موناكو قد ساعدت حتي الآن في تمويل ثلاثة مشروعات في خمسة بلدان أفريقية، هي: الجزائر، وبوركينا فاسو، وتونس، ومالي، والنيجر. كما شاركت في أنشطة مكافحة التصحر في سياق تعاونها الثنائي مع المغرب والنيجر.

١١ - وأوضح أن انتشار مؤسسات وصكوك حماية البيئة يبرز الحاجة إلي إيجاد هيكل متكامل لتنسيق جميع الأعمال. فحسن توزيع المعلومات، والأعمال الواضحة والفعالة، أمران ضروريان لمعالجة مثل هذا الموضوع الشامل. واختتم كلمته قائلاً إن موناكو تؤيد المقترحات التي طرحت في الجلسة العامة الرفيعة المستوي بتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلي منظمة الأمم المتحدة للبيئة.

١٢ - **السيد أليم** (بنغلاديش): قال إن البلدان المعرضة للكوارث لابد أن تحصل علي معلومات سريعة وغير محدودة للإنذار المبكر وأوضح ان بنغلاديش-وهي بلد معرض للكوارث-قد تبنت بموجب البرنامج الشامل لإدارة الكوارث، ثقافة أكثر شمولاً للحد من المخاطر تشتمل علي التأهب لمواجهة الكوارث، والإنذار المبكر، والحد من المخاطر، والوقاية منها، وتخفيف آثارها، وتحقيق التنمية. وأوضح أن هناك عدد من آليات التمويل بدأت تعمل لتلبية إحتياجات ضحايا الكوارث، بما في ذلك تقديم قروض زراعية وقروض صغيرة وصناديق للمجتمعات المحلية. كما تم تعميم إستراتيجيات الحد من الكوارث في وثيقة الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر.

١٣ - وأوضح أن بنغلاديش كانت من أوائل البلدان التي وضعت منهاجاً وطنياً للحد من المخاطر، وأن هذا المنهاج كان هو الأساس-باعتباره جزءاً من البرنامج الشامل لإدارة الكوارث-للخطة الجامعة: إطار للعمل ٢٠٠٥-٢٠٠٩، التي ركزت علي إكساب نظام إدارة الكوارث طابعاً مهنياً، بتعميم إدارة الكوارث وبناء شراكات إستراتيجية، وتمكين المجتمعات المحلية، والتوسع في الحد من المخاطر بالنسبة لمجموعة كبيرة من الأخطار، وتعزيز نظم الاستجابة في حالة الطوارئ.

١٤ - واختتم كلمته قائلاً إنه رغم جهود بنغلاديش لمواجهة التحديات الإنسانية والمادية والإقتصادية للكوراث الطبيعية، فإن هذه الجهود تواجهة عقبات بسبب عدم كفاية الموارد ونقص التكنولوجيا، معرباً عن أملها-وهي البلد الذي يقع في منطقة معرضة بشدة للزلازل ومهددة بالأعاصير

المتكررة–في أن تحصل علي تعاون دولي لإقامة نظام للتحذير من الكوارث علي أحدث طراز في خليج البنغال.

١٥ - **السيد براح** (الجزائر): لاحظ مع الارتياح أن السنة الدولية للصحاري والتصحر ٢٠٠٦، تعطي رؤية أوضح لبرنامجها من خلال شعبيتها ومشاركة شخصيات مرموقة دولياً. وأضاف أن الجهود الاقليمية لمكافحة التصحر تحتاج إلي دعم تقني ومالي هائل لا يمكن للبلدان النامية ان توفره بمفردها. وأردف أن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر سوف تستفيد من الروابط بين تدهور التربة والأهداف الإنمائية للألفية، ومن التآزر الأوثق مع إتفاقيات التنمية المستدامة، والمنظمات المختصة الأخري.

١٦ - ومضي يقول إن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة التصحر له أهمية خاصة في إفريقيا، حيث يهدد التصحر الزراعة هناك، وبالتالي الأمن الغذائي، وهما قضيتان لهما أهمية بالغة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وللاتحاد الأفريقي. وأوضح أن القطاع الزراعي يمثل نحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالى للبلدان الأفريقية، وهو مصدر رئيسي لفرص العمل وللحد من الفقر. وأضاف أن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، أصبح يدمج الآن علي نطاق واسع في الخطط الوطنية للتنمية الزراعية في البلدان الأفريقية.

١٧ - وأوضح أنه بموجب الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية في الجزائر، أصبحت الزراعة تلعب دوراً أكثر دينامية في تحقيق النمو المستدام ومعالجة مشكلتي تدهور التربة وإنعدام الأمن الغذائي. وعلي المستوي الدولي، تسعي الجزائر إلي توعية شركاء التنمية بأهمية البحوث ونقل التكنولوجيات الملائمة، مركزة في ذلك، بصورة خاصة، علي المراقبة المستمرة لتدهور الأراضي والمناطق المتضررة، ونظم الإنذار المبكر، والتمويل التكميلي من أجل تنفيذ الاتفاقية.

١٨ - وأردف قائلاً إنه من الأمور المشجعة أن التصحر أصبح الآن قضية أمام العديد من المنابر والهيئات الدولية، مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي قررت أن تكون هذه المسألة من بين مجموعة المسائل الموضوعية التي ستخضع للتقييم اثناء دورة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعرب عن اغتباطه بإعلانه أن الجزائر سوف تستضيف مؤتمر القمة العالمي الرفيع المستوي المعني بحماية الصحراء ومكافحة التصحر، الذي سيتزامن مع الاحتفال بالعيد العاشر لدخول إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حيز التنفيذ.

١٩ - **السيد تيسفو** (إثيوبيا): قال إن بلاده قد أقامت أو أصلحت شبكات توصيل المياه في المناطق الريفية والحضرية، في سعيها لتنفيذ الأهداف والأغراض المتفق عليها دولياً بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. فقد أصبح ٣٧,٩ في المائة من السكان يحصلون في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ علي مياه نقية وعذبة، وهو رقم يربو قليلاً عن الرقم الخاص بالسنة السابقة.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن البرنامج الطوعي للمستوطنات في المناطق الريفية قد قلل من الضغط علي الموارد الطبيعية، وعاد علي النظام الإيكولوجي بفوائد مباشرة وغير مباشرة. فطبقاً لإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، بدأت إثيوبيا في عملية تحديث الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. وتم تشجيع ملكية المساكن بالمجموعات المنخفضة الدخل عن طريق الدعم الموجه، وبتمكين المجتمعات المحلية وبناء قدراتها علي بعض المهارات الخاصة مثل توفير المساكن بطريقة تشاركية، وتحديث الأحياء الفقيرة، وتخفيف وطأة الفقر، وتوليد الدخل. وتم بالفعل إحراز تقدم ملموس في تشجيع الإدارة الحضرية السليمة عن طريق اللامركزية، وإصلاح الحكومات

المحلية، ومشاركة المجتمع المدني في الإدارة، وإدارة الموائل. وأوضح أن موئل الأمم المتحدة قد لعب دوراً حيوياً في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل في إثيوبيا.

٢١ - وأردف قائلاً إن برنامج إثيوبيا الوطني لاستراتيجية التنمية المستدامة والحد من الفقر يقر بأهمية حماية البيئة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين للطاقة، والوقاية من الكوارث، والتأهب لمواجهتها. وأعلن إن إثيوبيا اعطت الأولوية إلي ثلاثة مجالات تعالج تدهور التربة، وإزالة الغابات، والرعي الجائر، وتآكل التربة، وفقدان خصوبة التربة، وإنقطاع الدورة المائية، وبالأخص في المناطق شديدة التدهور المعرضة للجفاف وإنعدام الأمن الغذائي، وتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية، والحفاظ علي الموارد الطبيعية وإدارتها، وتشجيع الإستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي.

٢٢ - ومضي يقول إن بلاده خطت خطوات واسعة في السنوات الأخيرة في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فبرنامج العمل الوطني يهدف إلي زيادة وعي الجماهير بمشكلة التصحر ومتابعة آثار الجفاف. وأعلن أن علم البيئة قد دخل إلي المناهج الدراسية، كما انشئت نوادي للبيئة بدعم من القطاعين العام والخاص. وأعلن أنه تم تنفيذ نظام للإنذار المبكر، كما تم تعزيز القدرة علي تخفيف آثار الجفاف، وأن الحكومة الوطنية قد شكلت مجموعة لإدارة الأزمات لكي تتولي إتخاذ إجراء فوري في حالة حدوث كارثة طبيعية.

٢٣ - وأضاف أن إثيوبيا قد بذلت أقصي جهدها حتي الآن لمعالجة قضايا التنمية التي أبرزتها الدورة التنفيذية الأولي للجنة التي استغرقت سنتين، بطريقة متكاملة وشاملة دون السعي للحصول علي قدر كبير من التمويل الخارجي والمساعدات التقنية، ومع ذلك فلم يتسني جمع أموال كافية لتتنفيذ خطة العمل الوطنية. فبدون شراكة دولية متزايدة، ستعجز إثيوبيا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - السيد **وانغ** كوي (الصين): قال إن الاتجاه العالمي لتدهور البيئة لم يتراجع حتي الآن، وأن عدداً كبيراً من البلدان النامية مازال يواجه صعاباً حادة من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا، في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة. وأوضح أنه لكي يحدث زخم إيجابي للتنمية الدولية المستدامة، فمن الضروري تنفيذ الأهداف وخطط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وقال إنه لابد من ترجمة جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة إلي استراتيجيات وطنية، وأن علي الحكومات أن تصوغ هذه الاستراتيجيات طبقاً لظروفها الوطنية، وأن تنفذها بإستخدام وسائل اقتصادية وقانونية وإدارية بطريقة متكاملة، معبئة المجتمع بأسره، وساعية إلي شراكة واسعة. وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقيم بيئة خارجية للتنمية المستدامة في البلدان النامية وأن يعطيها فسحة معقولة من الوقت لكي تضع سياساتها. وعلي البلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة إلي البلدان النامية في شكل موارد مالية، وتكنولوجيا، وبناء قدرات، كما أن علي المجتمع الدولي أن ينشأ آلية للمتابعة والتيسير لهذا الغرض. وطالب بضرورة معالجة المسائل البيئية العالمية علي المستوي الإقليمي باعتبارها من بين الأولويات، لاسيما بعض المشكلات مثل نقص مصادر المياه، وتلوث هواء المدن، وتآكل التربة، والتصحر، والكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الصين تبنت نهجاً علمياً للتنمية محوره الناس، وهو نهج شامل ومنسق ومستدام. وأضاف أن الصين صاغت جدول أعمالها الخاص للقرن ٢١ وبرنامج عمل للتنمية المستدامة في أوائل القرن الحادي والعشرين كما أنها تضع الآن-علي أسس تجريبية-نظاماً لتقدير التنمية أطلقت عليه اسم ''الناتج المحلي الإجمالي الأخضر''. وقد

استثمرت الصين جهداً كبيراً في وضع اقتصاد يسمح بتدوير الموارد، ويشجع الإنتاج النظيف، ويثير الوعي بالحاجة إلي ممارسة الاقتصاد في محاولات منها إلي إيجاد طريقة جديدة للإنتاج والاستهلاك تحقق كفاءة الطاقة، وتقلل التلوث، وتشجع الإستخدام الاقتصادي للموارد، وحماية البيئة. وأعلن أنه في الخطة الخمسية الحادية عشرة المقبلة، سوف تواصل الصين العمل بالنموذج التصنيعي الجديد، الذي يدمج التصنيع في التنمية المستدامة، ويستخدم حماية الموارد وتحسين البيئة كوسائل مهمة وكأهداف نهائية للتنمية في نفس الوقت.

٢٦ - ومضي يقول إنه من المهم للغاية زيادة قدرات الرصد والإنذار المبكر في البلدان النامية فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية الرئيسية، التي تضعف أمامها هذه البلاد بالذات. وأعرب عن أمل الصين في أن ينتقل المجتمع الدولي- وبالأخص البلدان المتقدمة-من الاعتبارات الإنسانية ليساعد البلدان النامية في بناء قدراتها من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية والحد منها والتأهب لمواجهتها، وأوضح أنه في أعقاب المد السونامي في المحيط الهندي، قامت الصين بأكبر عملية للمساعدة الخارجية في التاريخ. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شاركت حكومة الصين مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في المؤتمر الآسيوي المعني بتخفيف الكوارث الذي اعتمد منهاج عمل بيجين للحد من أخطار الكوارث في آسيا.

٢٧ - وأردف قائلاً إن مفتاح حل مشكلة تغير المناخ يكمن في الابتكار التكنولوجي ونقله ونشره. فإذا أردنا إقامة تعاون دولي عملي ومرن، لابد من البحث عن نظام دولي مبتكر لحشد حماس البلدان إلي المشاركة في الجهود من أجل مواجهة تغير المناخ وإزالة العقبات التي تعترض طريق التعاون الدولي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا.

٢٨ - ومضي يقول إن الحكومة الصينية ساندت علي الدوام تنمية المصادر المتجددة للطاقة من خلال بعض التدابير مثل المزايا الضريبية ودعم الاستثمارات، وأن تكنولوجياتها في المحطات الصغيرة لتوليد الكهرباء من المياه، وطاقة الرياح، والتسخين بالطاقة الشمسية، والغاز المستخرج من الكتلة الحيوية، وتكنولوجيات توليد الطاقة، كلها جاهزة للدخول في مجال التجارة علي نطاق واسع. وأوضح أن قانون الصين بشأن الطاقة المتجددة، الذي سيدخل حيز التنفيذ إعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير٢٠٠٦، سيخلق بيئة مواتية للسياسات لتطبيقات السوق، والتقدم التكنولوجي، والتنمية الصناعية للطاقة المتجددة. كما أن مؤتمر بيجين الدولي للطاقة المتجددة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، سوف يسهل مواصلة التعاون الدولي، ويساهم في تشجيع الطاقة المتجددة حول العالم.

٢٩ - وأضاف أن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أصيبت بالإحباط نتيجة نقص الأموال وسوء أداء الصندوق. ودعا المجتمع الدولي إلي ضرورة إيلاء اهتمام بالتصحر من منظور البيئة العالمي والبحث عن آلية لتبادل الفوائد من أجل نقل التكنولوجيا، تفضي في النهاية إلي تنفيذ الإتفاقية. وقال إن البلدان المتقدمة ينبغي أن تفي بإلتزاماتها المنصوص عليها في الإتفاقية بتوفير المساعدة المالية والدعم التكنولوجي للبلدان النامية.

٣٠ - وأختتم كلمته قائلاً إن الصين قد صدقت علي الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي كما وافقت علي بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الحيوية، وأنها علي استعداد لمشاركة الدول الأطراف الأخري في سعيها لتنفيذهما بصورة فعالة، ضماناً لأن يستفيد الجنس البشري إلي أقصي حد من تنمية التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها، في نفس الوقت الذي يستطيع فيه التقليل من الأخطار التي تتعرض لها البيئة والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان.

٣١ - **السيد الساكير** (النرويج): قال إن حكومته التي تعطي إهتماماً بالغاً بجدول أعمال البيئة-سواء داخل النرويج أو في مختلف أنحاء العالم-تود أن تري متابعة قوية من جانب الأمم المتحدة لجدول الأعمال هذا. وأعلن أن النرويج تؤيد الدعوة التي جاءت في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لإطار أكثر ترابطاً للأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، كما أنها تود أن تري روابط أكثر قوة بين العمل المعياري في المنظومة وأنشتطها التشغيلية. فمن المهم البناء فوق المؤسسات القائمة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن إنشاء منظمة للبيئة في الأمم المتحدة سيكون هاماً في تشجيع التنمية المستدامة. ودعا إلي ايلاء الاحترام الواجب إلي الاستقلالية القانونية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٣٢ - ومضي يقول إن حكومته تشعر بالإغتباط لما تلاحظة من زيادة التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وإن كان الأمر بحاجة إلي مزيد من الجهد إذا أردنا تحقيق هدف عام ٢٠١٠. فالإقتسام العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن إستخدام الموارد الوراثية، يعطي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة. وأعلن أن البلدان المتقدمة تود أن تري البلدان الغنية بمواردها الوراثية-وهي بلدان نامية في أغلبها-وهي تحمي هذا التنوع من أجل المصلحة المشتركة، ومن هذا المنطلق، فإن علي مستخدمي الموارد الوراثية أن يتقاسموا الفوائد الناجمة عن تطبيقاتها التجارية مع البلدان التي توفر لهم هذه الموارد. فهدف النظام الدولي للحصول علي الفوائد وإقتسامها الذي دعت إليه أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، هو ضمان تعويض البلدان والسكان الأصليين الذين يوفرون الموارد الوراثية عن طريق فوائد نقدية وغير نقدية، تكون بدورها بمثابة حافز لهم علي المحافظة علي التنوع البيولوجي. وأبدي إستعداد النرويج-كبلد مورد ومستخدم للموارد الوراثية-أن تلعب دوراً نشيطاً وبناءاً في أي مفاوضات بهذا الشأن.

٣٣ - وأعرب عن أمل وفده في أن يتوصل الإجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف الذي سيكون بمثابة إجتماع للأطراف في بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الحيوية الذي سيعقد في البرازيل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، إلي اتفاق بشأن تحديد شروط شحنات الكائنات المحورة وراثياً، يسمح للبلدان المستوردة بالتحقق من أن الكائنات المحورة وراثياً التي تلقتها هي في الواقع تلك التي وافقت علي استيرادها، ويمد صناعة التكنولوجيا الحيوية بأرضية ممهدة فيما يتعلق بالتجارة في الكائنات المحورة وراثياً. وقال أن النرويج تحث البلدان التي لم تصدق بعد علي بروتوكول كارتاخينا أن تفعل ذلك.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن حكومته سوف تزيد من جهودها في ميدان تطوير وإستخدام الطاقة المتجددة لتعمل مع الشركاء الدوليين من أجل زيادة فرص الحصول علي الطاقة المستدامة، بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - وقال إن بروتوكول كيوتو ليس سوي خطوة أولي متواضعة نحو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الجو، وأن الأمر بحاجة إلي ما هو أكثر إذا أردنا منع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي. فالأمر بحاجة-قبل كل شئ-إلي جهد عالمي حقيقي تلعب فيه جميع البلدان دورها طبقاً لمبدأ المسئوليات المشتركة وإن كانت علي مستويات مختلفة. واختتم كلمته قائلاً إن النرويج تأمل في أن ينجح الإجتماع الأول للأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقده في مونتريال من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في إجراء عملية واسعة باتجاه الموافقة علي نظام عالمي للمناخ اعتباراً من عام ٢٠١٢ وما بعده.

٣٦ - **السيدة سوتو** (كوستاريكا): قالت إن حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها واستدامتها أمور ضرورية حتي يمكن

تحقيق التنمية الرفيعة المستوي. كما أن التعاون الدولي وتبادل التجارب الناجحة فيما يتعلق بحماية البيئة أمران ضروريان أيضاً فمن المهم الاعتراف بالدور الأساسي الذي تلعبه الغابات في حماية البيئة. وأوضحت أن بروتوكول كيوتو لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لم تعترف إلا بفائدة واحدة من الفوائد العديدة التي تمثلها الغابات، وهي إمتصاص الكربون. كما أن المادة ٣-٣ من البروتوكول مقيدة. ولكي يمكن الحصول علي المزيد من الفوائد من آلية التنمية النظيفة، يبدو أن علي البلدان أن تعاني من إزالة الغابات بدلاً من حماية غاباتها الأولية ومنع إزالتها في المقام الأول. وطالبت المجتمع الدولي بضرورة تقديم حوافز كافية إلي البلدان النامية. وقالت إن بلدها شكل-بالتعاون مع بابواغينيا الجديدة وبلدان أخري نامية-''ائتلاف الغابات المطيرة'' بهدف توجيه الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق أسواق الكربون والمنتجات الحرجية إلي التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر.

٣٧ - وقالت إن الصناعة الأولي في بلدها وهي السياحة، تقوم علي عدم استهلاك التنوع البيولوجي. وبهذه الطريقة فإن الاستخدام المستدام لمواردها الطبيعية أصبح مصدراً للثروة. وأضافت أن بلدها يشجع السياحة الريفية القائمة علي المجتمعات المحلية، والتي تسهم في الحفاظ علي التقاليد المحلية، وتساند تنمية المجتمعات المحلية، وتوفر مصدراً إضافياً للدخل.

٣٨ - وأضافت أن الأنشطة المستدامة ينبغي أن تحمي الموارد في المناطق البحرية خارج الولاية القطرية. ولذا فإن بلدها مصر علي فرض حظر علي الصيد بشباك الجر، إلي أن يتم التوصل إلي صك قانوني مناسب.

٣٩ - وأعربت عن إغتباط بلدها لدخول بروتوكول كيوتو أخيراً حيز التنفيذ في أوائل عام ٢٠٠٥، وأنها تشجع البلدان علي التصديق علي البروتوكول إذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل. وأضافت أن بلدها قد استضاف في أيلول/سبتمبر٢٠٠٥ الإجتماع الدولي الثاني للخبراء بعد إنقضاء عشر سنوات علي البرنامج الإطاري للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وأن تقرير الإجتماع سوف يعرض علي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة. وأوضحت أن من بين المسائل التي ناقشها المشاركون، ضرورة التفكير في تكلفة التقاعس عن العمل عند وضع السياسات، إذ أنه في كثير من الحالات يتضح أن العلاج أكثر تكلفة من العمل الذي كان مطلوبا في البداية. وقالت إن التعاون الدولي ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، ضروريان في هذا المجال.

٤٠ - وفي ختام كلمتها أوضحت أن بلدها وضع إطاراً قانونياً لتشجيع البحوث بشأن الموارد المتجددة واستخدامها، وهو إطار ملائم للبيئة وييسر التنمية المستدامة. وعددت بعض الجهود الوطنية في هذا الصدد.

٤١ - **السيد غاس** (سويسرا): قال إن المستقبل المشترك للعالم لا يمكن تصوره دون تنمية مستدامة، توفق بين حماية البيئة والتنمية، والتنمية الاقتصادية والتقدم الإجتماعي. وأضاف أن وفده يشاطر وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن منظومة الأمم المتحدة تفتقر إلي الترابط في إدارة الأنشطة البيئية الدولية، ولذا فإن وفده يرحب بقرار رؤساء الدول والحكومات بالبحث في إمكانية إقامة إطار مؤسسي أكثر ترابطاً، بما في ذلك هيكل أكثر تكاملاً يستفيد من المؤسسات القائمة والصكوك المتفق عليها دولياً بالإضافة الي الهيئات التعاهدية والوكالات المتخصصة. وأعرب عن أمل وفده في أن تتم دراسة جميع الخيارات اثناء عملية المتابعة، بما في ذلك إقامة منظمة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - واستطرد قائلاً أن سويسرا تدعو البلدان الصناعية التي لم تصدق بعد علي بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك، معرباً عن أمله في أن يفضي الإجتماع الأول للأطراف في البروتوكول والمؤتمر الحادي عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلي بدء عملية لتحديد إلتزامات البلدان الصناعية واستهلال مناقشة بشأن المشاركة العادلة والفعالة للبلدان النامية. فمن الضروري ضمان أن يضم النظام الذي سيقام لمكافحة تغيرات المناخ هذه البلدان التي تمثل الأرقام المطلقة لانبعاثاتها نسبة مهمة في إجمالي الإنبعاثات.

٤٣ - وأوضح أن اتفاقية مكافحة التصحر حققت إنجازات هامة لمصلحتها، مثل وضع خطط وبرامج عمل، وتقييم زحف الصحراء، ولكن المداولات الأخيرة ركزت في أغلب الأحيان علي الموارد المالية أو علي أنشطة المؤسسات المتعددة الأطراف، وإقتسام الأدوار والمسئوليات، في الوقت الذي قللت فيه من الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة، وقال إن هذا القصور في الرؤية يهدد بتكلفة المجتمع الدولي الكثير، وأن وفده يأمل في أن تشهد بداية العقد الثاني للإتفاقية تجدد الروح البنائة والتضامن الذي ساد اثناء فترة المفاوضات.

٤٤ - وأعلن ان سويسرا تعمل بنشاط في برنامج للاستهلاك والانتاج المستدامين كما تقرر في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وأنها شكلت فريق عمل هدفه هو تخطي العقبات التي تواجه الحكومات الراغبة في إتباع سياسة للتوريدات العامة المستدامة تفيد البيئة والتقدم الاقتصادي والإجتماعي. وأعلن أن الدعوة موجهة إلي جميع البلدان المعنية لكي تقوم بدورها.

٤٥ - وتحول إلي الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، قائلاً إن إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) ينبغي أن ينفذ علي الأصعدة المحلية والقطرية والدولية بهدف الحد بصورة ملموسة من الدمار الذي تحدثه الكوارث الطبيعية، عن طريق تشجيع ثقافة الوقاية. ودعا إلي إتباع نهج متكامل بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، مع المراعاة التامة لآليات الوقاية، والاستجابة إلي حالات الطوارئ والإنتعاش منها. كما دعا إلي ضرورة أن يقوم الحد من الكوراث علي المبادئ المعترف بها والإدارة الجيدة، مثل المشاركة والشفافية والإنصاف. وأضاف أن وفده يؤيد التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية، وبالأخص فيما يتعلق بتعزيز الاستراتيجية كنظام.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن مسألة التنمية المستدامة في المناطق الجبلية تظل في القلب من اهتمامات سويسرا. فالاتفاقيات الاقليمية تعمل بصورة جيدة، ولكنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فلابد من إيجاد طرق للقضاء علي الفقر الذي يخيم علي المجتمعات المحليه في أغلب الأحيان. كأن يعوضوا عن الخدمات الإيكولوجية التي يقدمونها لسكان الأراضي المنخفضة واختتم حديثة معرباً عن أمل وفده بأن يحتوي التقرير التالي للأمين العام علي نهج أكثر تحليلاً ومضموناً، وبالأخص في هذه النقطة.

٤٧ - **السيد كونجول** (موريشيوس): تحدث نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ملاحظاً أن تقرير الأمين العام (A/60/401) اعترف بأنه لم يكن هناك وقت كاف لتبادل وجهات النظر بين مجموعة الأمم المتحدة الاستشارية المشتركة بين الوكالات المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لوضع خطة شاملة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣١١/٥٩، من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن التحالف لاحظ أن الرد المبدئي من جانب بعض الوكالات لم يصل بعد، وأن المصفوفة الواردة في التقرير هي إنعكاس للردود

المحدودة. وأضاف أن المناطق الثلاثة الأعضاء في التحالف قد انتهت الآن من الاجتماعات التي عقدتها بغرض الاستعراض لمتابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس. وأعلن أن بعض الوفود قد واجهت صعوبات في ترتيبات السفر لحضور اجتماعات الاستعراض، وأن المجموعة الإقليمية للمحيط الهادئ والمجموعة الإقليمية للمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر المتوسط وبحر الصين الجنوبي استنكرت فشل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في حضور اجتماعاتها.

٤٨ - وقال إن منطقة الكاريبي قد أولت اهتماماً خاصاً لبناء القدرات والحاجة إلي دعم تقني لوضع استراتيجيات ومؤشرات مناسبة للتنمية القطرية المستدامة، والحاجة إلي شبكة داعمة من الخبراء يمكن استعارتها لفترات محدودة للقيام بمهام معينة. وأضاف أن المنطقة أكدت علي أهمية وضع سياسات قطرية للتنمية المستدامة علي أساس نموذج بربادوس. وأن منطقة المحيط الهادئ ركزت علي الحاجة إلي الشراكة والتعاون الجماعيين، باعتبارهما عنصراً ضرورياً في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. كما أن المنطقة وافقت علي أن تنفيذ استراتيجية موريشيوس ينبغي أن يكون منسقاً وبدوافع قطرية. وأعلنت أن منطقة المحيطين الأطلسي والهندي، والبحرين المتوسط والصين الجنوبي ركزت علي الأهداف الإنمائية للألفية وعلي الحاجة إلي تطويع هذه الأهداف إلي الظروف القطرية نظراً للفوارق الملموسة في المستويات القطرية من التنمية وفي قدراتها علي التكيف. وأوضح أنه تم الأتفاق علي تنفيذ ثلاث عمليات متوازية: وضع خطط تقنية لمجموعة المحيطين الأطلسي والهندي، والبحرين المتوسط والصين الجنوبي، واقتراح إطار تنظيمي ذات صفة رسمية، وجمع الأموال لتنفيذ البرنامج التقني وضمان المشاركة المناسبة في الإجتماع الوزاري القادم.

٤٩ - واستطرد قائلاً إن نجاح الاجتماعات الإقليمية الثلاثة يرجع إلي المساعدة والتعاون من جانب وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية. ولكنه استدرك قائلاً إن أحد أسباب شواغل التحالف، أن عدداً من العاملين في هذه الوحدة مازالوا يمولون من مساهمات طوعية. وأن التحالف قد درس هذا الوضع وخلص إلي أن تعزيز الوحدة أمر ملح للغاية وضرورة في حد ذاته، كما أقرت بذلك الجمعية العامة في عدد من قراراتها. وأعلن أن ذلك سوف يتضمن زيادة في عدد الوظائف الدائمة وترشيداً لعمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبدي دهشة التحالف من أنه رغم مطالبة الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها الأربع الأخيرة بتعزيز الوحدة، فإن شيئاً من ذلك لم يحدث. فالوحدة هي نقطة الاتصال الأساسية بالنسبة لعمل البلدان الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولابد من إقامة علاقات عمل أشد قوة مع جميع الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يفضي إلي إقامة نقاط اتصال ضمنها.

٥٠ - وأعلن أن الفقر، والجفاف، والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، واشتداد الأعاصير وتواترها، ترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ، وأصبح من الواضح الآن أن تغير المناخ هو المسؤول أيضا عن زيادة انتشار بعض الامراض مثل الملاريا. وأضاف أن العمل الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة المختلفة أوضح الحاجة إلي عمل فوري وشامل. فالبلدان الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلي مساعدتها للتكيف مع تغير المناخ، مع ضرورة التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٥١ - وأضاف أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات في جذب التمويل إلي مشروعات آلية التنمية النظيفة. وقال إن التحالف سوف يثير هذه المسألة في الإجتماع الأول للدول الأطراف في بروتوكول كيوتو وفي

المؤتمر الحادي عشر للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقدها في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وسيطلب التميز الإيجابي لمصلحتها فيما يتعلق بمشروعات آلية التنمية النظيفة، ليس لأنها عاجزة عن جذب الاستثمارات فحسب، بل وبسبب التأثير غير المتكافئ عليها من تغير المناخ.

٥٢ - وأعرب عن إطراء التحالف لأمانة الأتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي نظراً لجهودها في وضع برنامج للتنوع البيولوجي في الجزر، قائلاً إنه يتطلع إلي انتهائها من عملها بشأن الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٣ - وأردف قائلاً إن التحالف أبرز أهمية تنفيذ إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، وبالأخص الإلتزامات المتعلقة بمساعدة البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلن أن الاتحاد كرر الحاجة إلي مساعدة البلدان المعرضة للكوارث والبلدان المنكوبة بها في سعيها للحد من المخاطر، والانتعاش والتعمير في أعقاب الكوارث. وبين أن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة للكوراث عاجزة عن تدبير التأمين المناسب بسبب الخسائر الجسيمة التي تحملتها من الكوارث السابقة. وقال إن هذا العجز يحتاج إلي اهتمام خاص.

٥٤ - ومضي يقول إن التحالف ينظر إلي استراتيجية موريشوس باعتبارها مشروعاً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية علي الصعيد القطري. ولكن الائتلاف يظل قلقاً بسبب عدم توافر التمويل المخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل استراتيجياتها الوطنية، وأعرب عن أمله في أن تفكر منظومة الأمم المتحدة في ضرورة تقديم مساعدة للتنمية القطرية المستدامة تكون أفضل تناسقاً وأكثر ملاءمة للظروف القطرية.

٥٥ - **السيد سوناغا** (اليابان): قال إن حكومته تساهم في إطار عمل هيوغو بعدة طرق. فهي تساند الملتقي الدولي للانتعاش بتشكيل مكتب لإدارة المعرفة في كوبي بالتعاون مع المركز الآسيوي للحد من الكوارث. كما أنها تساند إقامة نظام للإنذار المبكر من المد السونامي في المحيط الهندي علي وجه السرعة، بالتعاون مع الولايات المتحدة، وسوف تواصل تقديم المعلومات التي تصدرها الوكالة اليابانية للأرصاد الجوية ومركز الإنذار من المد السونامي في المحيط الهادئ علي وجه السرعة، بناء علي طلبات بلدان المحيط الهندي، إلي أن يبدأ تشغيل النظام بصورة كاملة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إنه كما اتضح اثناء صياغة استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن هناك حاجة إلي مؤشر لقياس مدي ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة موضوعية. وقال إنه من أجل تمكين البلدان المانحة من تزويد هذه الدول بمساعدات أكثر فعالية، فإن علي المجتمع الدولي أن يساند وضع هذا المؤشر لقياس مدي الضعف.

٥٧ - ودعي إلي توسيع نطاق المناقشة حول تغير المناخ، للنظر فيما يتخذ بعد عام ٢٠١٢. وقال إن اليابان-لهذا الغرض-سوف تستضيف إجتماعات غير رسمية لتشجيع تبادل وجهات النظر بصراحة حول العمل الذي يمكن القيام به في المستقبل بشأن تغير المناخ، وأنها دعت المسؤولين الحكوميين من البلدان المتقدمة والنامية علي السواء. وبالاضافة إلي ذلك، فقد إنضمت اليابان إلي شراكة آسيا-المحيط الهادئ بشأن التنمية النظيفة والمناخ، وهي مبادرة إقليمية تهدف إلي تشجيع التنمية التي تحافظ علي البيئة.

٥٨ - وانتقل بعد ذلك إلي مسألة الطاقة، مؤكداً أهمية التوسع في إستخدام الغاز الطبيعي واستكشاف مصادر للطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية. وأضاف أن العثور

علي مصادر نظيفة للطاقة سيقطع شوطاً بعيداً نحو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ودعا إلي بذل أقصي جهد لتحسين كفاءة الطاقة عن طريق البحوث والتطوير، قائلاً إن اليابان ستواصل دعمها لنقل التكنولوجيا إلي البلدان النامية.

٥٩ - السيد دي ريفيرو (بيرو): قال إن بيرو نالت حظها من ظاهرة الطقس القاسي، بما في ذلك ظاهرة النينو، التي أسفر آخر حدوث لها عن خسائر في الأرواح والممتلكات تقدر ببلايين الدولارات. ولذا فإن بيرو تدعم استراتيجية موريشيوس، لاسيما البنود المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة. وأضاف أن وفده يرحب بعمليات التحليل المستفيضة التي تجري الآن في سياق إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حول الروابط التقنية والمؤسسية بين تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث. وأعلن أن وفده يعلق أيضاً اهتماماً كبيراً علي سرعة تنفيذ بنود إطار عمل هيوغو بشأن تحديد الكورات المرتبطة بالطقس، والحد من المخاطر. وقال إن المعلومات عن الأخطار المناخية ينبغي أن تكون منتظمة، وأن يحسن التنسيق بين أمانات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٦٠ - **السيد مبين** (ماليزيا): قال إن ماليزيا ملتزمة بتحقيق الأهداف الواردة في برنامج جوهانسبرغ للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١ طبقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة، كما أنها تتخذ الاجراءات المناسبة لضمان أن تكون التنمية فيها مستدامة ومتوازنة. فمن بين الأمور الأخري، تخطط ماليزيا لتحويل البلد إلي مركز عالمي للخبرة الرفيعة لصيانة التنوع البيولوجي الاستوائي واستخدامه وإجراء بحوث بشأنه قبل عام ٢٠٢٠. فالكوارث والنكبات الطبيعية العديدة التي حدثت في السنوات الأخيرة، هي مؤشر علي ضرورة إيلاء اهتمام جاد بتغير المناخ، لاسيما ظاهرة الاحترار العالمي. وقال إن وفده يدعو جميع الدول إلي الإنضمام إلي بروتوكول كيوتو. وأضاف أن ماليزيا اتخذت تدابير لتحسين كفاءة الطاقة، والتقليل من حرق الوقود، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، من أجل تقليل انبعاثات الكربون.

٦١ - واستطرد قائلاً إن أغلب البلدان النامية تفتقر إلي القدرة والموارد المالية اللازمين لتقليل تأثير الكوارث الطبيعية. وأضاف أن الحلول الراهنة، والمنهجيات البيروقراطية، وأطر السياسات والمساعدات من حكومة إلي حكومة ليست كافية، و لم تعالج المشكلات الكامنة. فالبلدان الفقيرة بحاجة إلي تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة حتي تستطيع أن تزيد من مرونتها في مواجهة الكوارث الطبيعية.

٦٢ - ودعا المجتمع الدولي إلي اتخاذ تدابير لتخفيف تأثير الأسعار المتزايدة للنفط الخام علي اقتصادات البلدان النامية. وقال إن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً قيادياً في حشد التعاون الدولي لمعالجة هذه المسألة. وفي الجبهة الداخلية، فإن علي الحكومات أن تلقي تشجيعاً من أجل إتخاذ تدابير للحد من اعتمادها علي زيت الديزل والبترول من خلال المحافظة علي الغاز الطبيعي وغيره من مصادر الطاقة البديلة مثل زيت الديزل البيولوجي المعتمد علي زيت النخيل، وزيادة استخدامها. وفي ختام كلمته قال إن ماليزيا قد اتخذت بالفعل عدة تدابير تساعد في تقليل اعتمادها علي الوقود الأحفوري.

٦٣ - **السيد هانيسون** (ايسلندا): قال إن ايسلندا، وهي دولة جزرية، تشاطر الدول الجزرية الصغيرة النامية الكثير من شواغلها في مجال التنمية المستدامة. وقال إن هناك مجال للتعاون في كثير من الميادين، بما في ذلك الاستخدام المستدام للطاقة. ففي الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في موريشيوس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

أعلنت حكومة ايسلندا قرارها بإطلاق مبادرة خاصة لاتاحة مليون دولار في صندوق خاص لدعم البرامج المعنية بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن هذا المبلغ سوف يستخدم بشكل خاص في مجالات التنمية المستدامة لمصائد الأسماك والطاقة المتجددة.

٦٤ - وأردف قائلاً إن ايسلندا قد اتخذت خطوات للاستفادة من إمكانيات طاقة الحرارة الأرضية فيها، واقتسام خبراتها بعدد من الطرق. ورغم أن كل الطاقة التي تذهب للاستخدامات الثابته تكاد تأتي من مصادر متجددة نظيفة، فإن هناك ٣٠ في المائة تقريباً من الطاقة الأولية تأتي من انواع الوقود الأحفوري المستوردة. وحيث أن ٢٠ في المائة فقط من طاقة المياه الممكنة تقنياً هي التي استغلت حتي الآن، بينما لم يستغل سوي كسر صغير من طاقة الحرارة الأرضية المتاحة لتوليد الكهرباء، فمازال هناك إمكانية هائلة لم تستغل بعد من الطاقة النظيفة. وقال إن أهم خيار واعد هو استخدام الكهرباء في انتاج الهيدروجين لاستخدامه كحامل للطاقة الأولية في السفن والمركبات. وأضاف أن ايسلندا ملتزمة بالتعاون مع الآخرين لتطوير هذه التكنولوجيا لمصلحة الجميع. فتوافق الآراء الدولي بشأن حلول بالطاقة المستدامة، أمر ضروري للاسراع بالابتكارات التقنية.

٦٥ - وأعلن أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعلن الوزراء من ١٥ بلداً والاتحاد الأوربي عن تشكيل الشراكة الدولية لاقتصاد الهيدروجين. وقال إن حكومته قد طرحت ايسلندا كملتقي دولي لبحوث الهيدروجين وتجاربه، بغرض تيسير تقاسم خبراتها الرائدة.

٦٦ - **السيد دانييل** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تحدث نيابة عن أعضاء المجموعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، قائلاً إن بلدان المجموعة تعلق أهمية هائلة علي استراتيجية موريشيوس. ففي اجتماع إقليمي عقدته مجموعة الكاريبي مؤخراً في سانت كيتس ونيفيس تم التوصل إلي اتفاق حول الحاجة إلي آلية إقليمية للتنسيق من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وأوضح أن هناك مساع تبذل الآن لتحديد عناصر هذه الآلية. وأن بلدان المجموعة الكاريبية ترحب بقرار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لتخصيص يوم لاجتماعاتها للاستعراض، من أجل استعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس، بالتركيز علي مجموعة الموضوعات لهذه السنة، وأي تطورات جديدة تتعلق بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٦٧ - ومضي يقول إن المجموعة الكاريبية تشعر بنفس الشواغل التي تمثلت في تقرير الأمين العام حول تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/60/154) فيما يتعلق بفقر الطاقة المستمر، وأخطار تغير المناخ، وتلوث الهواء، والطلب المتزايد علي الطاقة، ومسألة نضوب الموارد الطبيعية. فالتوسع في توليد الكهرباء هو أحد الجوانب الرئيسية للتنمية الاقتصادية في دول الكاريبي، ومع ذلك فإن الطرق التقليدية لإنتاجها من محطات تستخدم الوقود الأحفوري تأتي من بين أكبر مصادر تلويث الهواء والأرض والمياه. وحتي يتسني معالجة هذه الشواغل، وضعت بلدان المجموعة الكاريبية برنامج لتنمية الطاقة المتجددة في منطقة الكاريبي بهدف إعداد مشروع إقليمي لإزالة الحواجز أمام استخدام الطاقة المتجددة ولتبني تنمية هذه الطاقة وإدخالها إلي ميدان التجارة. وأعلن أن المجموعة الكاريبية ترحب بالدعم الدولي المستمر لهذا البرنامج، كما أنها تشجع علي مواصلة الترويج للتوعية بالمصادر المتجددة كعنصر مكمل للتنمية المستدامة.

٦٨ - وأردف قائلاً إن المجموعة الكاريبية تتبع نهجاً استباقياً في مواجهة التحديات والتهديدات التي يمثلها تغير المناخ، والتي تضر بشكل خاص بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة السطح. فقد بدأت هذه الدول

في مشروع اقليمي لتعميم التكيف مع التغيرات المناخية وأقامت مركزاً لتغير المناخ في المجتمع الكاريبي. كما أن بلدان المجموعة الكاريبية تشجع نهجاً أكثر استباقاً علي المستوي الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وبالإضافة إلي ذلك فإن هذه البلدان تساند بعث رسالة قوية إلي الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية لكي يضعوا إطاراً دولياً أكثر شمولاً لتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة وتقليلها، بعد انتهاء فترة صلاحية بروتوكول كيوتو.

٦٩ - ومضي يقول إن بلدان المجموعة الكاريبية ترحب باعتماد إطار عمل كيوتو، وتقر بمسئولياتها فرادي عن تنفيذه. وأعلن أن المجموعة الكاريبية تدعم توصيات الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/60/180) لتعزيز نظام الاستراتيجية. كما أنها تدعم التوصية بتعزيز الآليات الإقليمية للتعاون وإقامة الشبكات دعماً للجهود القطرية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث. وفي الوقت الذي تعترف فيه بلدان المجموعة الكاريبية بضرورة إدماج الحد من أخطار الكوارث في الاستراتيجيات الإنمائية، فإنها تود أن تؤكد علي ضرورة تحسين الاستجابة الإنسانية وسرعتها، وبالأخص التمويل. وأوضح أن هذه البلدان تدرس الآن باهتمام بالغ الاقتراح الخاص بإنشاء صندوق مركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، لاسيما الاقتراح الخاص بتجنيب أموال لحالات الطوارئ المهملة. فالتجارب الأخيرة لغرينادا وغيانا تشير إلي ضرورة توافر تمويل فوري. فرغم النداءات العديدة نيابة عن هذين البلدين، فإن استجابة الجهات المانحة كانت غير كافية، تاركة حكومة كل بلد منهما لتتصرف بموارد محدودة للغاية.

٧٠ - **السيد برابهو** (الهند): قال إن الهند ملتزمة بالنظام الدولي المطروح في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها، وهما أنسب أداتين لتوجيه الجهود الدولية نحو حماية النظم المناخية العالمية بتغيير مسار تغير المناخ طبقاً لمبدأ المسئوليات المشتركة وإن تكن متفاوتة.

٧١ - ومضي يقول إن سياسات الهند للتنمية المستدامة تشجع كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وتغيير خلطات الوقود بحثاً عن مصادر أكثر نظافة، وتسعير الطاقة، والحد من التلوث، والتشجير، والنقل الجماعي، ومعدلات النمو التفضيلية الأعلي لقطاعات الخدمات الأقل كثافة في استخدام الطاقة، مقارنة بالتصنيع. ورغم أن جميع البلدان ينبغي أن تكون مسؤولة عن جهودها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، فإن الأمر يحتاج إلي عمل دولي لتزويد البلدان النامية بوسائل التنفيذ. ولابد من اتخاذ خطوات لتوفير الموارد المالية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا إلي البلدان النامية. وأوضح أن مسألة حقوق الملكية الفكرية قد عولجت بنجاح فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، قائلاً إن هناك حاجة مماثلة لمعالجة هذه الحقوق فيما يتعلق بالتكنولوجيات الخاصة بكفاءة الطاقة والطاقة النظيفة. وأعلن أنه من الممكن إقامة شبكة من معاهد البحوث والتطوير من البلدان النامية والمتقدمة لتجري بحوث حول التكنولوجيات الجديدة، لاسيما تلك التي تهم البلدان النامية، معلناً أن جميع البحوث التعاونية والعمل الإنمائي الذي يتم من خلال هذه الشبكة يمكن اتاحته للبلدان النامية مجاناً.

٧٢ - وقال إن وفده يرحب بقرار مؤتمر قمة جوهانسبرغ للتفاوض في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإقامة نظام دولي يشجع ويحمي الاقتسام العادل والمنصف للفوائد المتأتية من استخدام الموارد الوراثية. كما أن وفده يوافق علي القرار الذي اتخذ في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإعطاء الولاية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول علي

الفوائد وإقتسامها بأن يتفاوض علي نظام دولي لتنفيذ هذا القرار. وينبغي لهذا النظام–كطريقة عمليه لإقتسام الفوائد– أن ينطوي علي أحكام بالاعلان الالزامي عن بلد منشأ الموارد الوراثية والموافقة المسبقة عن علم في تطبيقات الملكية الفكرية. وأضاف أن الهند تؤيد بشدة الأنظمة الفريدة لحماية المعرفة التقليدية التي نمت عبر الآف السنين، ضماناً لأن يكون من حق أصحاب المعرفة التقليدية الاستفادة الكاملة من الفوائد الناجمة عن الاستخدام التجاري لهذه المعرفة.

٧٣ - وفي سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قال إن وفده يرحب بإدراج تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات كبؤرة للتمويل من جانب مرفق البيئة العالمي. ولكن فعالية هذه التركيبات، سوف تعتمد إلي حد كبير علي تخصيص موارد إضافية إلي هذه البؤرة لتمويل احتياجات البلدان المتضررة.

٧٤ - وفيما يتعلق باستراتيجية موريشيوس، قال إن وفده يتطلع إلي تنفيذها الفعال والعاجل. كما أن الوفد يرحب بالخطوات التي اتخذت لتعزيز الترتيبات التعاونيه فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. فالعمل المشترك بين الوكالات حول التنمية المستدامة ينبغي أن ينبع من–وأن يتابع عن كثب–الأولويات التي حددتها العملية الحكومية الدولية.

٧٥ - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): تحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قائلاً إن الحاجة إلي التكامل بين التنمية الإجتماعية وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، قد أصبحت ملحة بصورة متزايدة، وأبرز أهمية التعاون الدولي في مساعدة البلدان النامية علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٦ - وأضاف أن اعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يتفقون مع الملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/60/261 من أن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تتمثل في ضمان المتابعة الفعالة للقرارات الرئيسية بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية التي اعتمدت في الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ومواصلة تنقيح طرق عمل اللجنة. وسيكون المحك الحقيقي لعمل اللجنة وأهميتها هو مدي تأثير هذا العمل علي تنفيذ قراراتها وأضاف أن المسائل التي ستدرسها اللجنة في المستقبل–وهي الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الجو/الهواء وتغير المناخ–كلها مسائل محورية بالنسبة لجهود البلدان النامية في سعيها للقضاء علي الفقر ووضع مجتمعاتها علي طريق التنمية المستدامة وضرب أمثلة للمشكلات التي أثارتها هذه المسائل في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٧٧ - واستطرد قائلاً إن اعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي يتطلعون إلي تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس، ويأملون أن يحتوي التقرير علي توصيات من أجل تنفيذ الاستراتيجية بصورة كاملة وفعالة. فجميع الدول ينبغي أن تسعي إلي النهوض بالتنفيذ فيما يتعلق بجميع المسائل التي سبق أن أشار إليها في بيانه، وينبغي أن تراعي مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متفاوتة. وأوضح أن اعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يتعاونون علي المستوي الأقليمي من أجل زيادة فرص الحصول علي الطاقة وتعزيز التكامل الاقتصادي، ويتطلعون إلي المجتمع الدولي من أجل تزويدهم بمزيد من الدعم، لاسيما في نقل التكنولوجيا وتزويدهم بالموارد التقنية والمالية. فالبلدان المانحة بالذات، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، مطالبة بزيادة مشاركتها–بين جملة أمور أخري–في تمويل البنية الأساسية.

٧٨ - وأردف قائلاً إن الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد أوضحت التحدي

الذي يمثله التصحر وتدهور الأراضي للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، وأن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعت إلي زيادة دعم هذه الاتفاقية. كما أن الجماعة تؤيد استعواض الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمي بصورة كافية وقوية. فالمرفق ساهم بصورة ملموسة في تمويل إتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة. وطالب باتخاذ خطوات عاجلة لوضع اللمسات الأخيرة في مشروع مذكرة التفاهم بين المرفق والاتفاقية بشأن تدهور الأراضي.

٧٩ - واختتم كلمته قائلاً إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتطلع إلي تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات بصورة كاملة، وهي الخطة التي اعتمدت في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعلن أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سوف تستمر في دعوتها إلي تعزيز مقر الأمم المتحدة في نيروبي حيث يوجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.

٨٠ - **السيد تشودهوري** (باكستان): قال إنه بعد ١٣ عاماً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وما تلاه من مؤتمرات دولية عديدة، مازال الفقر والمرض والتخلف والتدهور البيئي يتحدون المجتمع الدولي، بل إنه في كثير من الحالات إزداد الوضع تدهوراً. وأوضح أنه في عالم اليوم الذي يقوم علي الإعتماد المتبادل، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضي أن يكون هناك تكامل في النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة باعتبارها كلها أعمدة للتنمية المستدامة يساند بعضها البعض. فقد حان الوقت لإتخاذ تدابير علي جميع المستويات لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٨١ - وأعلن أن وفده يؤيد تماماً دعوة الأمين العام إلي الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية لكي توجه الدعم التمويلي إلي البلدان النامية في خيارات السياسات الرئيسية والتدابير العملية المحددة في قرارات السياسات التي اتخذتها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة. كما أن وفده يعلق أهمية بالغة علي الدورة التنفيذية الثانية للجنة التي تركز علي الطاقة، وتغير المناخ، والتنمية والصناعية، وتلوث الهواء/الجو.

٨٢ - واستطرد قائلاً إن هناك علاقة واضحة بين الكوارث الطبيعية والتعمير والتنمية. فالكوارث الطبيعية تلحق أضراراً بالغة بالمكاسب التي حققتها البلدان النامية في مجال التنمية بشق الأنفس. ولذا فإن التنمية المستدامة ضرورية من أجل التأهب بصورة أفضل لمواجهة الكوارث الطبيعية. فمن أجل ضمان الانتقال السلس من الإغاثة إلي التعمير والتنمية، لابد من تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة تساند التنمية في المدي البعيد وتسهلها. وفي هذا الصدد، فإن وفده يرحب بدعوة الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/60/180) إلي المجتمع الدولي بحشد قواته بسرعة لكسر الحلقة المفرغة بين الفقر وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية.

٨٣ - ومضي يقول إن قرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، والالتزامات المتعلقة بمساعدة البلدان النامية في عمليتي الانتعاش والتعمير في أعقاب الكوارث، لها أهميتها أيضاً. فحجم الدمار والخسائر في الأرواح الذي لم يسبق له مثيل في باكستان في أعقاب زلزال ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أبرز مدي الحاجة إلي آلية دائمة علي المستوي الدولي، تقودها الأمم المتحدة، تستطيع الرد بسرعة علي مثل هذه الكوارث وتشرك المجتمع الدولي في استراتيجية مخططة تخطيطاً جيداً لإعادة البناء.

٨٤ - وأشار إلي إتفاقية الأمم المتحدة الأطارية المتعلقة بتغير المناخ، معلناً أن وفده يرحب بالدعوة التي جاءت في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتقديم المساعدة من أجل تمكين الدول النامية من إدماج أهداف التكيف في استراتيجياتها للتنمية المستدامة. فمن المهم تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدام، لاسيما في العالم المتقدم، وتقديم الدعم، وبالأخص في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلي البلدان النامية. وسرد عدداً من التدابير الملموسة لحماية البيئة التي طبقتها باكستان. ودعا وكالات الأمم المتحدة إلي تنسيق جهودها من أجل تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات في الوقت المناسب.

٨٥ - واستطرد قائلاً إن بلده ملتزم التزاماً تاماً بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وغيرهما من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٦ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): لاحظ أن التنمية المستدامة واحدة من أهم الأولويات علي جدول الأعمال الدولي، وقال إن بلده ينوي زيادة مساهمته في حل مشكلات التنمية المستدامة دولياً وقطرياً وأعلن إن الاتحاد الروسي راض بشكل عام عن نتائج الدورة الأولي التي استغرقت سنتين في برنامج العمل متعدد السنوات للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وهي النتائج التي ساهمت بشكل مهم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وقال إنه في الدورة التالية، علي اللجنة أن تتناول المشكلات الملحة والشائكة للطاقة، والمناخ، والتنمية الصناعية، وتلوث الجو. وأضاف أن علي اللجنة أن تتمكن من ضمان توافق آراء يأخذ في اعتباره تعددية الاختلافات المعينة والأقاليم، وأن يتوصل إلي قرارات متوازنة وموجهة إلي الناحية العملية. ولكنه استدرك قائلاً إن هناك حاجة إلي مزيد من التحسين في إعداد دورات اللجنة.

٨٧ - وأردف قائلاً إن وفده يلاحظ بارتياح نتائج الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاسيما مساهمة البرنامج في دراسة المسائل المتعلقة بمصادر المياه، والصرف الصحي، وإدارة الكيماويات، وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية. وأضاف أن الوفد يقدر تقديراً بالغاً أعمال منتدي الأمم المتحدة للغابات ويدعم النهوض به. وفيما يتعلق بنتائج الدورة الخامسة لهذا المنتدي، قال إن وفده يود أن يركز علي الاهتمام المعطي إلي الأهمية الاستراتيجية لعملية الأمم المتحدة الحرجية في حل المشكلات العالمية للتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن علي الدورة السادسة أن تتكفل بإحراز تقدم أكثر شمولاً وتنسيقاً في جدول الأعمال، وأن تسير به نحو مستوي أرقي من التعاون، بإستخدام آليات الأمم المتحدة الحالية.

٨٨ - ومضي يقول إن وفده يرحب بنتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويري أن العمل في المستقبل ينبغي أن يركز علي زيادة كفاءة عملية التنفيذ، بما في ذلك تنشيط جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها، واستخدام المساعدة الدولية بصورة أكثر فعالية، وضمان المتابعة الفعالة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، وتنمية الشراكات، والتوسع في تبادل الخبرة المتصاعدة.

٨٩ - وقال إن المؤتمر العالمي للحد من الكوارث قد ساهم بصورة مهمة في وضع نهج متفق عليها لتعزيز التأهب العالمي لمواجهة الكوارث. وأضاف أن وفده يؤيد إدراج آليات الإنذار المبكر بصورة مستمرة في برامج تخطيط التنمية، ويري أن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هي جزء مكمل للجهود التي تبذل علي جميع الأصعدة من أجل تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وأضاف أن الوفد يرحب بالاقتراحات المهمة للأمين العام بإيجاد أدوات لمتابعة التقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة المتجددة وتحسين آليات إدارتها. وأعرب عن استعداد الاتحاد الروسي لكي يلعب دوراً إيجابياً في الموافقة علي طرق معالجة هذه المهمة.

٩٠ - وأردف قائلاً إن وفده يؤيد الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية، ويري أن التركيز ينبغي أن يكون علي تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بدعم من مشاركة هذه المناطق الجبلية.

٩١ - ومضي يقول إنه ينبغي أن يكون هناك استخدام أوسع لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من ناحية تنويع الامدادات، وحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة. فإمكانيات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع السياسات القطرية والدولية للطاقة وضمان الأمن العالمي للطاقة.

٩٢ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الروسي يولي اهتماماً كبيراً بزيادة التعاون العالمي والبنَّاء في حماية مناخ العالمي بتدابير فعالة تراعي نصيب فرادي البلدان في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، وإمكانياتها المحتملة للوفاء بالالتزامات المتفق عليها. فالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، لا ينبغي أن يصبح في المرتبة الثانية من الأهمية. فالاجتماع الأول المقبل لأطراف بروتوكول كيوتو والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية يمثلان مرحلة جديدة في عملية التوصل إلي قرارات عالمية لمكافحة تغير المناخ.

٩٣ - ومضي يقول إن التعاون الدولي فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، له أهميته البالغة، ولابد من إيلاء الاهتمام الواجب بالتصحر وتدهور الأراضي في استراتيجيات صناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٤ - وقال إن وفده يؤيد زيادة التعاون الدولي في إطار الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من أجل تحقيق الأهداف الرامية إلي تخفيض حقيقي في معدلات فقدان التنوع البيولوجي قبل عام ٢٠١٠. وأوضح أن نجاحاً ملموساً قد تحقق في هذا الاتجاه بدخول بروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية حيز التنفيذ، وأعلن أن الاتحاد الروسي يولي اهتماماً كبيراً بمسألة الإنضمام إلي هذا البروتوكول.

٩٥ - **السيد المجربي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التقدم الذي أحرز بشأن جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ليست كافية. فالتعاون بين أغلب البلدان النامية صادف عقبات من نقص الموارد المالية، والتكنولوجيا، والموارد البشرية. واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية الريفية، عليها-هي بالأخص- دور هام في إزالة هذه العقبات. ودعا المجتمع الدولي إلي ضرورة دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وخطة عمل بالي، واستراتيجية موريشيوس. أما فيما يتعلق بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية، فإن اعصار هيوغو قد أبرز أهمية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٩٦ - وأعلن أن الجماهيرية العربية الليبية تتخذ الآن خطوات للتصديق علي بروتوكول كيوتو، الذي أسفر دخوله حيز التنفيذ عن زيادة قدرة المجتمع الدولي علي مواجهة تغير المناخ. وأعلن ترحيب حكومته باختيار سنة

٢٠٠٦ كسنة دولية للصحاري والتصحر، في نفس الوقت الذي تحث فيه علي زيادة الدعم المالي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأختتم كلمته قائلاً إن وفده يؤيد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ويحث جميع الأطراف علي تنفيذ نتائجه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وحماية البيئة لمصلحة الأجيال القامة.

٩٧ - **السيد بارك** تشون-كيو (جمهورية كوريا): قال إن وفده يرحب بالالتزامات والتوصيات الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة واستدامة البيئة. ودعا إلي وضع عمليات واستراتيجيات محددة وجداول زمنية للالتزام بها حتي يمكن أن يقترب المجتمع الدولي من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ورغم أن التوصل إلي توافق الآراء حول أفضل طريقة يمكن اتباعها لن يكون أمراً سهلاً، فإن علي الدول أن تعالج أهم القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة بروح من التعاون والوفاق وإصدار توصيات موجهة نحو النتائج لترجمة الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة إلي أعمال ملموسة. كما أن الأمر بحاجة ضرورية إلي شراكات إقليمية وعالمية أكثر قوة.

٩٨ - وأضاف أن العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتيها الثانية عشرة والثالثة عشرة كان ذو قيمة كبيرة. كما أن الأنماط المختلفة للاجتماعات الأقليمية والمشاركة الإيجابية من جانب المجموعات الرئيسية ساهمت في نجاح اللجنة. وأعرب عن أمل وفده في أن تفضي المناقشات التي ستدور في الدورة الرابعة عشرة للجنة إلي تمهيد الطريق لكي تضع اللجنة في دورتها الخامسة عشرة خيارات إضافية معززة في مجال السياسات بشأن الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الجو/الهواء، وتغير المناخ. وقال إن وفده يتوقع أيضاً أن يخرج الإجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بنتائج جوهرية، تدعو إلي إجراء عاجل وفعال للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.